الفصل الثالث

القضاءات الاقتصادية

الفضاءات الاقتصادية

يعتبر "كارل هاو سوهوفر" – استاذ الجغرافيا ، والتاريخ العسكرى فى ألمانيا مؤسس مدرسة ميونيخ الجيوبوليتيكية فى فترة ما بين الحربين العالميتين : الأولى والثانية . وتعتبر هذه المدرسة أول من تحدث عن الفضاءات الاقتصادية ، حيث إن الأساس الفكرى لهذه المدرسة يقوم على مفاهيم توسعية . فالدولة فى نظر هذه المدرسة هى : كائن حى لا يحتاج فقط لمنطقة بقاء يعيش فيها ، ولكنها تحتاج إلى مجال حيوى تمد فيه نفوذها الاقتصادى والسياسى، وربما الثقافى والاجتماعى . ومن ثم توصلت هذه المدرسة إلى فكرة ازدواجية القارات : واحدة فى الشمال ، وأخرى فى الجنوب يَكوِّنان معا كتلة اقليمية قارية تقدم فيها القارة الشمالية السلع الصناعية ، بينما تقدم فيها القارة الجنوبية الخامات اللازمة لإنتاج السلع الصناعية ، بالإضافة إلى توفير الأسواق اللازمة لتصريف هذه السلع الصناعية .

ويرجع هذا الفكر إلى أن القوى الكبرى ، تتجاور كلها فوق الثلث الشمالى من الكرة الأرضية ، ومن ثم يصبح من المستحيل التوسع بشكل عَرْضى ، نظرا لتجاور هذه القوى الكبرى ، وعدم وجود مناطق فراغ بينها ، يسمح لها بالتوسع ، اللهم إلا فى ثلوج المحيط المتجمد الشمالى . ومن ثم يصبح من المحتم أن تتمدد القوى الكبرى ، وتتوسع باتجاه آخر ، وهو اتجاه الجنوب نحو ثلثى الكرة الأرضية الجنوبى . وبذلك تهيمن دول الشمال القوية المتقدمة على دول الجنوب الضعيف المتخلف ، مع ملاحظة أن هذه الهيمنة للشمال على الجنوب ، قد حدثت سابقا فى فترة الاستعمار ، ولكن الجديد فى الهيمنة الحديثة هو: اتخاذها شكل أقاليم طولية رأسية متوازنة ، حيث تنفرد قوة شمالية كبرى واحدة بالسيطرة على كل إقليم وهو ما يمكن تسميته قانون " طفح القوى ، وتمدد الهيمنة " .

إن تجاور القُوى الكبرى في الثلث الشمالي من الكرة الأرضية ، وتنافسها ، ومحاولة كل منها الهيمنة على الأخرى قد أدى إلى نشوب حربين عالميتين بينها ، وكانت نتيجة هاتين الحربين خسائر مادية ، وبشرية فادحة !

بالنسبة للحرب العالمية الأولى (1914م – 1918م) فقد أدت إلى مقتل من 8.5 مليون شخص وأكثر من 20 مليون جريح، تأتي روسيا على رأس قائمة الخسائر البشرية، تليها خسائر كل من المانيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا ثم أخيرا الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الخسائر المادية فقد وقعت في الأراضي التى دارت فيها المعارك ، حيث أُتلفت المحاصيل الزراعية ، وقُضِيَ على المواشي ، ودُمِّرت مئات الآلآف من المنازل ، وآلاف المصانع، إضافة إلى الأضرار التى لحقت بخطوط سكك الحديد ، ومناجم الفحم التى غمرها هذا الطرف ، أو ذاك بالماء لمنع استغلالها من قبل العدو .

لقد كانت الولايات المتحدة الدولة المستفيدة الأولى اقتصاديا من الحرب العالمية الأولى، وذلك لأنها أقرضت الدول الأوروبية أموالاً طائلة حتى تستطيع شراء المواد الأولية والأغذية من الولايات المتحدة ، لذلك جمعت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى 45٪ من احتياطي الذهب في العالم نتيجة تسديد أوروبا لديونها ،فأصبحت الولايات المتحدة أول دائن فى العالم .

أما الحرب العالمية الثانية (1939م – 1945م) ، فيرجع السبب الرئيس لقيام هذه الحرب إلى معاهدة فرساي، التى عقدت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، بين كل من المانيا من جانب ، والحلفاء المنتصرين من جانب آخر . تضمنت المعاهدة شروطا قاسية على الجانب الألماني ، فقد اقتطع ما يقرب من 25 ألف ميل مربع من الأراضي الالمانية ، وتم ضخها إلى كل من بولندا ، والدانمرك ، وتشيكو سلوفكيا ، ومصادرة كل المستعمرات الألمانية، وتحميل المانيا وحدها مسئولية الحرب . وقد حددت المعاهدة عدد الجيش الالماني بحيث لا يتعدى مائة الف جندي ، وإلغاء القوات الجوية الألمانية تماما ، وألا يتعدى عدد جنود البحرية 15 ألف جندي ، وألا تتعدى السفن الحربية الألمانية حفنة قليلة العدد بدون غواصات حربية ، ولا يجوز بقاء الجنود في الجيش أكثر من 12 عاماً مع إلغاء نظام التجنيد الإجباري ، أما فيما يتعلق بضباط الجيش الألمانى فإن أقصى مدة يظل فيها الضابط في الجيش هى 25 عاماً ، وذلك لكي يصبح الجيش الألماني خاليا من الكفاءات العسكرية المدربة .

نصت الفقرة 232 من معاهدة فرساي على تحمل المانيا مسئولية الحرب ، وعليها أن تدفع للأطراف المتضررة مبلغ 132 بليون مارك ذهبي . وقد أثقلت هذه التعويضات الاقتصاد

الألماني مما سبب درجة عالية من الشعور بالظلم لدى الألمان ، ومحاولة إلغاء هذه المعاهدة والانتقام من الذين فرضوها ، وانتهى الأمر بإشعال الحرب العالمية الثانية على يد أدولف هتلر .

لقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى مقتل ما يقرب من 62 مليون شخص ، وهو رقم يعادل 2٪ من سكان العالم آنذاك ، نصف هؤلاء القتلى من المدنيين ، يضاف إلى هذا العدد عشرات الملايين من الجرحى والمشوهين . قد شهدت فترة هذه الحرب التعدى السافر على حقوق الإنسان ، حيث مات ملايين الأبرياء نتيجة للغارات الجوية ، وفي معسكرات الاعتقال والتعذيب ، وزيادة حالات اعتقال النساء والأطفال ، وارتكبت المجازر في حق العديد من الشعوب ، واستعملت ضدها الأسلحة الكيماوية والذرية . وقد كان كل من الاتحاد السوفيتى ، وبولندا ، والمانيا من أكثر الدول تضررا من ويلات تلك الحرب .

لقد أدت هذه الحرب إلى انحلال كبير في الحياة العائلية ، وانخفاض شديد في معدلات المواليد ، وارتفاع في معدلات الْوَفَيَات ، وتزايد عدد الإناث مقارنة بعدد الذكور ، وزادت بشدة المشاكل النفسية والعصبية .

كانت نفقات الحرب العالمية الثانية باهظة جداً ، الأمر الذى اضطر العديد من الدول الأوروبية إلى الاقتراض ، وتحولت الدول الأوروبية من دول مصدرة إلى دول مستوردة ، لأن خسائر الحرب المادية كانت كبيرة جداً ، فقد أصاب الدمار الشامل المساكن والمصانع، والمزارع ، ووسائل النقل . من أجل ذلك فقدت الدول الأوروبية مكانتها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تمكنت من تجاوز آثار الكساد الكبير في الثلاثينيات وتضاعف إنتاجها الصناعي ، واستطاعت أن تستحوذ على 80٪ من الرصيد العالمي للذهب ، الأمر الذى أدى إلى أن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية أقوى دولة في العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، ومن ثم أصبح الدولار عملة عالمية تحتكر الولايات المتحدة طبعه ، وتوزيعه على مختلف دول العالم ، أى أن الولايات المتحدة أصبحت بمثابة البنك المركزي للعالم أجمع .

ولا ننسى أن الحرب العالمية الثانية أشعلت حركات التحرر في دول أفريقيا وآسيا، تلك التى حصل معظمها على الاستقلال خلال العشرين عاما التى تلت هذه الحرب .

وهكذا أدى تجاور القوى الكبرى في الثلث الشمالي للكرة الأرضية إلى وقوع هذين الحربين العالميتين المدمرتين للعالم أقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، ومن أجل عدم وقوع حروب مماثلة في المستقبل ، اقترحت مدرسة ميونيخ الجيوبوليتيكية نظاما جديداً للسيطرة على العالم فى صورة أربعة أقاليم قارية كبرى هى :

1- إقليم أمريكا الكبرى : ويضم دول امريكا الشمالية ، وأمريكا الجنوبية تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

2- إقليم أورو – أفريقيا : ويضم دول أوربا (ما عدا الاتحاد السوفيتى) وأفريقيا والدول العربية جميعا،وتركيا تحت زعامة المانيا النازية،وايطاليا الفاشية .

3- إقليم روسيا الكبرى : ويضم دول الاتحاد السوفيتى (الذى انهار مع بداية التسعينيات من القرن العشرين) ما عدا سيبريا ، ويضم هذا الإقليم أيضا إيران وأفغانستان والهند وباكستان تحت زعامة روسيا .

4- إقليم أسيا الشرقية : ويضم اليابان وشرق سيبريا والصين وجنوب شرق آسيا وبورما وأندونسيا ونيوزيلندا،ومعظم المحيط الهادى،تحت زعامة اليابان.

هذا وقد رأت "مدرسة ميونيخ الجيوبوليتيكية" ، أنه لابد من وجود مناطق فاصلة ، بين هذه الأقاليم الأربعة ، لمنع صراع القوى الكبرى ، وبذلك ينعم العالم ، وفق هذا التقسيم ، بالتوازن الدولى المؤدى إلى السلام العالمى .

هذا ما كانت تراه وتتصوره "مدرسة ميونيخ الجيوبوليتيكية" فى فترة مع بين الحرب العالمية الأولى ، والحرب العالمية الثانية ، ومع دخول العالم القرن الحادى والعشرين استجدت عوامل جديدة ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمى ، خاصة بعد خروج دول مثل الاتحاد السوفيتى وايطاليا ودخول دول أخرى كالصين وفرنسا فى نطاق السيطرة العالمية الجديدة . ومن أهم العوامل التى استجدت :

1-تحول العالم من القطبية الثنائية ، بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، إلى عالم متعدد الأقطاب ، تتوزع فيه القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا ، واليابان ، والصين، والاتحاد الأوروبى بزعامة المانيا وفرنسا .

2-تمركز وتزاحم أقطاب القوة ، والثروة ، والتكنولوجيا فى قطاع عرضى واحد من العالم، حيث تقع جميع القوى الكبرى فى ثلث الكرة الأرضية الشمالى . وتمتلك هذه القوى الكبرى : الإنتاج ، والتكنولوجيا ، والقوة العسكرية :

(أ) فعلى صعيد الإنتاج الاقتصادى ، تستأثر القوى الكبرى وهى : الولايات المتحدة الأمريكية،وروسيا،واليابان، والصين،والاتحاد الأوروبى بحوالى 80٪ من الإنتاج العالمى،فى حين لا تنتج دول ثلثى الكرة الأرضية الجنوبية إلا 20٪ من الإنتاج العالمى . وبناء على ذلك هناك تخمة وطفح إنتاج فى الشمال ، مقابل فقر وفراغ فى الجنوب . الإنتاج السنوى للولايات المتحدة الأمريكية يعادل ستة أضعاف الإنتاج السنوى لدول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية . فى حين أن الإنتاج السنوى لدول الاتحاد الأوروبى يعادل 15 ضعفاً للإنتاج السنوى لدول قارة أفريقيا . أما

الإنتاج السنوى لليابان فإنه يعادل 3 أضعاف الإنتاج السنوى لكل دول جنوب شرق آسيا.

(ب) الثورة العلمية التكنولوجية تتركز جميع قواعدها فى دول القوى الكبرى ، فعلى سبيل المثال فإن 95٪ من أجهزة الكمبيوتر الموجودة فى العالم موجودة فى دول ثلث الكرة الأرضية الشمالى ، بينما لا يوجد فى دول الجنوب سوى 5٪ من أجهزة الكمبيوتر .

(جـ) تتحكم دول القوى الكبرى فى الشمال فى صناعة الاسلحة فى العالم ، لذلك فإنها تحتكر 90٪ من تجارة الأسلحة التقليدية ، كما أنها تمتلك أكثر من 90٪ من الرءوس النووية .

3- يسود النظام العالمى الحالى أحلام التوسع ، ويمتد المجال الحيوى اللازم لكل قطب حسب امتداد مصالحة الحيوية ، ولو كان ذلك على حساب عبور بحار ممتدة ، وقارات متباعدة ، مستندا فى ذلك على قدرة هذا القطب على فرض إرادته على الغير ، والاتفاق مع الأقطاب الكبرى الأخرى على مبدأ مقايضة المصالح ، وتقاسم مناطق النفوذ على حساب القوى الأضعف .

وهكذا بحكم قانون " طفح القوة ، وتمدد الهيمنة " تسيطر القوى الكبرى فى شمال الكرة الأرضية على دول الجنوب ، فتغمرها بتبعية استغلالية عميقة تبدأ بالتجارة وتنتهى بالثقافة .

وقد أدت العوامل السابقة إلى ظهور البوادر المبكرة لحركة أقطاب الشمال فى اتجاه تشكيل أقاليم السيطرة الجديدة ، تلك التى اتخذت شكل التكتلات الاقتصادية العملاقة . وفى ضوء ذلك فإن أقاليم الفضاءات الاقتصادية الجديدة ستكون كما يلى :

1- إقليم أمريكا الكبرى :

يتكون هذا الأقليم من الأمريكيتين : الشمالية ، والجنوبية بما فى ذلك دول أمريكا الوسطى، بالإضافة إلى دول الخليج العربى الست (دول مجلس التعاون الخليجى) وكذلك يضم اليمن بسبب الاحتياطى الضخم من البترول المتوفر لديها . وهذا الإقليم تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية .

وبداية تكوين هذا الفضاء الاقتصادى ترجع إلى إعلان منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المسماه (النافتا) ، هذه الاتفاقية تم توسيعها لتضم دول أمريكا الجنوبية تحت مسمى (الناسافتا) ، وذلك لأن توحيد الامريكتين فى تكتل اقتصادى جزء من مشروع استراتيجى يراود الولايات المتحدة الأمريكية منذ أمد طويل . وهو يشكل قاعدة انطلاق لطريق جديد

للتجارة لا يمر بغرب أوروبا ، وانما يمتد عبر الشمال مرورا ببحار روسيا وصولا إلى اليابان والصين .

2- إقليم أرو – أفريقيا :

يتكون إقليم أرو- أفريقيا من دول أوربا الغربية والشرقية (ماعدا روسيا) والدول الأفريقية والدول العربية (ماعدا دول مجلس التعاون الخليجى واليمن) وإسرائيل وتركيا وإيران وأفغانستان تحت زعامة فرنسا والمانيا .

فيما يتعلق بإسرائيل – وإن ظلت أكثر ارتباطا من الناحية السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية – إلا أنها أكثر ارتباطا من الناحية التجارية والاقتصادية بأوروبا ، علما أن ذلك لا يمنع من ضم إسرائيل إلى إقليم أمريكا الكبرى إذا تغلبت السياسة على الاقتصاد ، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى الاستراتيجية التى تقوم على اقتصاديات الجغرافيا أكثر من اقتصاديات السياسة .

الفضاء الاقتصادى الأوروبى يصور البحر الأبيض المتوسط على أنه من الفضاءات التاريخية ، والحضارية الفريدة والمتميزة التى تشكل الفضاء الملحق بالفضاء الاقتصادى الأوروبى العملاق .لذلك فإن " الاتحاد من أجل المتوسط " الذى يتبناه الرئيس الفرنسى "سركوزى" والمستشارة الألمانية "ميركل" ما هو إلا بداية لإلحاق دول البحر المتوسط العربية بالفضاء الاقتصادى الأوروبى فى المستقبل خلال القرن الحادى و العشرين . وهذا "الاتحاد من أجل المتوسط " ما هو إلا امتداد طبيعى لاتفاقيات "الشراكة الأوروبية العربية " التى سبق عقدها بين الاتحاد الأوروبى كوحدة واحدة ، والدول العربية منفردة كل على حِده .

وعلى ذلك فإن الفضاء المتوسطى "الاتحاد من أجل المتوسط" الذى يربط دول شمال البحر الأبيض المتوسط الأوروبية المتقدمة تكنولوجيا بدول البحر الأبيض المتوسط العربية التى تفتقر إلى التحديث والعصرية سيكون – بالطبع – تعاوناً غير متكافئ . لذلك فإن الفضاء المتوسطى يأتى ضمن عمليات إعادة هندسة الفضاءات الاقتصادية فى العالم مع الدخول فى القرن الحادى والعشرين ، وسيكون العالم العربى فى ظل هذا الفضاء أحد الأبعاد الجنوبية للفضاء الاقتصادى الأوروبى العملاق .

على أن هناك ملاحظة جديرة بالاهتمام وهى أن هناك تكتلات سواء كانت قد أسست بالفعل ، أو سوف تؤسس فى المستقبل بين بعض الدول ، ولكنها فى الحقيقة ستكون فى المستقبل فضاءات اقتصادية تابعة للفضاء الاقتصادى لإقليم أور- افريقيا . ومن التكتلات التى أسست بالفعل ما يطلق عليه "اتحاد المغرب العربى" بين كل من (المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا) ، وكذلك التكتل الذى يعرف بـ"الكوميسا" بين دول شرق

وجنوب أفريقيا، وغيره من التكتلات الاقتصادية الأفريقية التى توجد الآن ، والتى سوف توجد فى المستقبل ، والتى نعرف جميعا الهدف الأساسى من قيامها : ما هى – فى النهاية – إلا فضاءات اقتصادية تابعة لفضاء إقليم أرو – أفريقيا.

3- إقليم آسيا الكبرى :

يتكون إقليم آسيا الكبرى من اليابان وشرق سيبيريا والصين وجنوب آسيا وبورما وإندونسيا وتيمور الشرقية (بعد انفصالها عن إندونسيا) واستراليا ونيوزيلندا ، ومعظم المحيط الهادى ، تحت زعامة اليابان والصين . وربما ينقسم هذا الإقليم إلى إقليمين هما :

أ- إقليم جنوب شرق آسيا الكبرى ، ويضم اليابان ، وشرق سيبيريا ، ودول جنوب شرق آسيا ، وإندونسيا ، واستراليا ، ونيوزيلندا ، وربما بعض الدول الآخرى ، تحت زعامة اليابان .

ب- إقليم جنوب آسيا الكبرى ، ويضم الصين ، والهند ، وباكستان ، وبنجلاديش، وربما بعض الدول الأخرى ، تحت زعامة الصين .

على أن ينشأ بين هذين الإقليمين نوع من العلاقات المتبادلة ، سعيا لمنافسة كل من إقليم أمريكا الكبرى وإقليم أرو- إفريقيا .

ويلاحظ أن الدول العربية ، ودول الجوار العربى الإسلامية وهى : تركيا وايران وأفغانستان وباكستان مقسمة بين إقليمين ، على عكس الحال بالنسبة للدول الأوروبية والأمريكية التى تمثل كل منها إقليما واحدا بذاته ، وكذلك الحال بالنسبة للدول الآسيوية ، ويرجع ذلك إلى ضعف الاقتصاد العربى ، واقتصاد دول الجوار العربى الإسلامية بالمقارنة بالاقتصاديات الكبرى لدول الشمال المتقدم . وكان من الممكن أن تُكَوِّن هذه الدول إقليما واحدا من أقاليم السيطرة الجديدة لو كان اقتصادها يتصف بالاقتصاديات المتقدمة ، أو شبه المتقدمة .

وفى هذا المقام يجب ألا يغيب أبدا عنا أن هناك اتجاهاً غربياً نشأ من قديم الزمن ، وما زال مفعوله مسيطرا حتى الآن على السياسة الدولية، وهو: عدم السماح لهذه الكتلة العربية و الإسلامية-تحت أى ظرف- من أن تصبح موحدة ، بل تعمل القوى الغربية دائما، وعلى الدوام على تفتيتها ، وتفكيكها إلى أجزاء ، وكيانات صغيرة متنافسة ومتناحرة ، وما زرع إسرائيل بينها إلا لتحقيق هذا الهدف ، وما غزو العراق أفغانستان ، وإثارة الفتن بين جنوب السودان وشماله وإثارة العنصرية فى إقليم دارفور السودانى إلا أهداف مرحلية فى سبيل تفكيك وإضعاف الدول العربية والإسلامية .

4- إقليم روسيا الكبرى :

هذا الإقليم لن يكون كما كان مخططا له من قبل ، فى مدرسة ميونيخ الجيوبوليتيكية فى الفضاءات الاقتصادية ، فيما بين الحربين العالميتين : الأولى ، والثانية . وعلى ذلك فإن هذا الإقليم يتكون من معظم الدول الآسيوية التى كانت فى نطاق الاتحاد السوفيتى السابق قبل تفككه فى أوائل التسعينيات من القرن العشرين . ولنا هنا وقفة طويلة لنعرف كيف نجحت الدول الرأسمالية الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، فى رسم الخطط التى أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتى السابق ، الذى كان قوة عظمى عسكريا ، يقود المعسكر الاشتراكى ، وله عَلاقات بالحركات العمالية ، وحركات التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية. كما كانت له شبكة واسعة من الصلات بالأحزاب الشيوعية فى معظم بلدان العالم ، فضلا عن كونه من أغنى دول العالم بالثروات الطبيعية ، والخامات الوفيرة ، التى لم يُستغل الكثير منها.

لقد نجح الغرب بالمؤامرات والدسائس فى أن يفكك هذه الامبراطورية الهائلة ، و يجعلها تنكمش لتقتصر على روسيا فقط ، دون ما حولها . ووصل خصوم الاتحاد السوفيتى السابق إلى قمة الحكم ، وقلبوا الأوضاع رأسا على عقب ، وأطلقوا على أنفسهم لقب "الروس الجدد" ، لقد حول الروس الجدد ، وهم أذناب الرأسمالية الغربية ، وعملاؤها روسيا ، إلى دولة هَشَّةٍ اقتصاديا رغم ثرائها بالموارد الطبيعية ، إذ لم تتجاوز الموازنة العامة لها فى عام 2000 م مبلغ 25مليار دولار مقابل 32 مليار دولار ميزانية مصر فى نفس العام ، بينما بلغت الموازنة الفيدرالية الأمريكية فى عام 2000م مبلغ 1.77 تريليون دولار .

لقد نَمَا الفساد وترعرع فى عهد الروس الجدد ، تحت قيادة الرئيس الروسى "بورس يلتسن" وعصابته الشريرة ، التى تحكمت فى مصير الشعب الروسى ، واستطاعت خلق طبقة جديدة امتلكت وسائل وأدوات الإنتاج ، وهيمنت على الاقتصاد والمال والأسواق الداخلية والتجارة الخارجية عن طريق "الخصخصة" . وهكذا شق رأس المال الجديد طريقه عبر مسارات رافقتها أساليب تحايل وحشية وحرمان لم يشهد مثله الغالبية العظمى من الروس ، فقد سحبت منهم امتيازاتهم السابقة فى العلاج والتعليم والعمل ، كما استحوذت الإدارة الجديدة على مدخرات الملايين فى صناديق ومكاتب التوفير ، وحجبت مرتبات العاملين عن صرفها لأشهر عديدة ، وخلفت ما يزيد على 20 مليون عامل عاطل خلال ثلاثة أعوام ، كما حرمت 30 مليون أسرة من الشقق المجانية ، وحولت المدارس، ودور الحضانة ، ورياض الأطفال ، وبعض المستوصفات إلى أماكن تجارية ، وبنوك جديدة ، وتُرك 4 مليون طفل بلا مدارس ، ووصل عدد الأطفال المشردين إلى مليون ونصف مليون طفل .

وهكذا انتعش الفساد فى عهد الرئيس "بورس يلتسن" وتأكد أنه نظام لا يُمس ولا يُحاسَب على أى فساد بل يَحظى بمباركته هو شخصيا .

ومن أجل مواصلة شق المجتمع الروسى ، وتقوية نفوذ " الروس الجدد" تم إحكام السيطرة على مقدرات الشعب الروسى ، ثم افتعال الحرب الشيشانية لتوجيه أنظار الشعب الروسى إلى أن كل المساوئ قد نشأت بسبب المارقين الشيشانيين الذين يريدون تمزيق روسيا إرْبا إرْبا . وفضلا عن ذلك فقد احتكر "الروس الجدد" السلطة ، وتشكلت فى المجتمع مراكز قُوَى . وفجأة قدم الرئيس "بورس يلتسن" استقالته عام 1999م بعد أن حصل من مرشحه وخليفته "بوتين" على ضمانات بألا يمس هو ، أو أحد أفراد أسرته بالإضافة إلى احتفاظه بأمتيازاته الهائلة . غير أنه ترك وراءه جحافل الفساد ، ومراكز القوى، فى سائر فروع الاقتصاد الروسى ، ومؤسسات وبنوك الدولة .

لقد اكتشف "فلاديمير بوتين" بعد اختياره رئيسا للدولة أن الموازنة العامة للدولة شبه خاوية ، وأن فوائد القروض الأجنبية ضخمة ، فمد يده إلى النخبة المالية لإقناعهم بضرورة دفع ما عليهم من ضرائب للدولة بأنتظام ، فأقاموا الحرب غير المعلنة عليه واتهموه بالديكتاتورية والعودة إلى العهد السوفيتى ، والتعاطف مع الشيوعيين الروس . ولم ينتهِ الأمر عند هذا الحد ، بل قامت المافيا الروسية بالعديد من العمليات ، ضد العديد من الأهداف داخل روسيا ، منها – على سبيل المثال – : نسف أنابيب البترول ، وشبكات الغاز الطبيعى فى المؤسسات التى تساهم فيها الدولة بنسبة 51٪ ، كما وقعت العديد من الانفجارات فى مناجم الفحم الحكومية ، وتعرضت مكاتب إدارة الأمن الفيدرالى إلى النسف، وفُجرت شاحنات ، وقطارات عديدة ، وتم اغتيال كبار المديرين فى مؤسسات حكومية فى الأورال وسَيْبيريا ، وبُطْرسبريج ، وموسكو ، ومدن أخرى ، وفُجرت الأنفاق تحت الأرض ، وأسواق فى مدن عديدة ، كما حدثت انفجارات فى عديد من مخازن الأسلحة ، فى بطرسبريج وكراسنوبارسك ومناطق فى ضواحى ، موسكو ، وجبال الأورال، ونشبت الحرائق فى عشرات من المبانى والمؤسسات والإدارات الحكومية ، ومات أكثر من 50 الف مواطن روسى بسبب تعاطى الخمور المغشوشة ، وسمم الأطفال فى المدارس، ومؤسسات ما قبل السن الدراسية ، وتزايدت الأدوية التى انتهت صلاحيتها ، والمغشوشة، والمقلد تصنيعها فى معامل ومختبرات غير حكومية . وبالطبع كانت كل هذه الأعمال ، وغيرها يتم نسبتها كذبا وافتراء إلى الإرهابيين الشيشانيين . وهنا يثور التساؤل : من فعل كل هذا التخريب فى الاقتصاد الروسى؟! وما هى القوى التى تقف وراء كل هذه الأحداث ؟!

والإجابة على هذا السؤال تكمن فى أن هناك فئات وشرائح ، تحولت إلى جحافلَ ونُخَبٍ، توزعت بين مجموعات ثلاث هى :

1- المجموعة الصناعية :

وهى تلك الفئة التى استحوذت على المؤسسات الصناعية ، التى تم بيعها بثمن بخس من القطاع العام الاشتراكى السابق ، إلى القطاع الخاص الرأسمالى الجديد . ويلاحظ على هذه المجموعة من المالكين الجُدُد أنها تختلف عن مثيلاتها فى البلدان الأخرى ، إذ أنها فئة لا تهتم إلا بمستقبل مصالحها الخاصة دون مستقبل المصالح الوطنية لروسيا ، بل إن همها الوحيد هو الربح السريع ، وتهريب الأموال إلى الخارج . يضاف إلى ذلك أنها لا تهتم بتطوير الإنتاج ، وتحديث التكنولوجيا . وفوق هذا وذلك فإنها لا تحترم القوانين ،ولا تراعى مطالب النقابات، والأوضاع الاجتماعية للعاملين ، كما أنها دائمة التهرب من الضرائب .

2- المجموعة المالية :

وتواصل هذه المجموعة نشاطها المالى فى البنوك والبورصة ، والقيام بأعمال السمسرة والمضاربة. وقد نهبت هذه البنوك مدخرات ملايين المواطنين الروس أكثر من مرة ، ثم تعلن إفلاسها ، وغلق بنوكها ، وتصفية حساباتها ، ثم تعود إلى الظهور تحت أسماء أخرى لتواصلَ عمليات النصب والاحتيال ، كما أنها تُخفى أرباحها وتهربها إلى الخارج ، وتتهرب من الضرائب .

3- المجموعة الإعلامية :

وهى عبارة عن إمبراطورية داخل المجتمع الروسى ، استحوذت على نحو 50٪ من وسائل الإعلام وتركزت فى أيدٍ قليلة . وإذا كانت هذه المجموعة فى البداية تدعى مراعاة المشاعر القومية ، والتراث ، والتاريخ ، والثقافة ، والمخزون الروحى للشعب الروسى ، إلا أنها وبعد توطيد نفوذها أصبحت جزءا لا يتجزأ من أسلحة الإبادة الجماعية للشعب الروسى، وذلك على حد تعبير قادتها ، متعللين بأن الشعب الروسى وحْشِىّ ومعادٍ للسامية، وخليط من الأوباش . وتخرق هذه المجموعة أسرار الدولة ، وتتعاون صراحة مع مؤسسات أجنبية تحوم حول أنشطتها علامات الاستفهام . وحينما بدأ الرئيس "بوتين" يمسها برفق شنت عليه، وما زالت تشن حربا إعلامية ، بل وجرجرت وراءَها معظم المؤسسات الإعلامية الغربية ، وأصبحت أكثر استعدادا لأن تحرق روسيا دفاعا عن مصالحها الخاصة !

ويلاحظ أن هذه المجموعات الثلاث تضم كلا من الروس اليهود، والروس الجُدُد، وجحافل الفساد ، و تلاميذ يلتسن ، و المتمردين، والمنشقين السابقين فى العهد السوفيتى الذين عادوا إلى روسيا بعد انهيار ، وتفكك الاتحاد السوفيتى . وقد أعلنت هذه المجموعات حربها – غير المعلنة – على الرئيس بوتين بعد أن شعرت بأن هناك من يهدد مصالحها فى الصميم ، وهى ترمى من هذه الحرب – غير المعلنة – إلى أن تجبر الرئيس بوتين على

الاستمرار فى نفس نظام الرئيس السابق يلتسن ، والتقيد به ، وعدم الخروج عنه ، وإعطاء الضوء الأخضر لها فى ممارسة التحكم فى الاقتصاد الروسى ، والنظام الروسى .

وعلى ذلك فإن الحرب – غير المعلنة – على الرئيس بوتين بعد حِقْبةِ يلتسن إنما تقف وراء معظم التخريبات ، والأعمال الهدامة ، والمحاولات التى تستهدف النيل من كيان الدولة الروسية ومهابتها . وهى حرب تتحرك مختفية من خلال استمرار الحرب الشيشانية ، وتغذية نيرانها .

وحصيلة ذلك كله أن الرئيس بوتين لا يريد العودة إلى النظام السوفيتى السابق ، كما أنه لا يريد أن ينهج نهجا معاديا للرئيس السابق يلتسن لأنه لا يزال يتمسك به ، وبطاقمه وإدارته . وهنا يبدو أن الرئيس بوتين فى أمس الحاجة إلى قوة يستند عليها لتأسيس عهده والقضاء على الصراع الحالى فى روسيا بين (الروس الجدد) من جهة ، وبين (الشعب الروسى) من جهة ثانية ، وبين (سلطة الرئيس) من جهة ثالثة ، وذلك كله من أجل إنقاذ روسيا من الدمار ، ومزيد من التفكك والانهيار مرة أخرى ، حتى يمكن بناء روسيا الكبرى القوية التى يمكن أن تسيطر فى المستقبل فى القرن الحادى و العشرين على فضاء اقتصادى قارى عملاق .

هل يستطيع الرئيس الروسى الحالى بوتين – الذى جاء إلى رئاسة روسيا من أوسع أبوابها – تحقيق ذلك ؟ أم أن روسيا تحتاج إلى رئيس جديد أكثر حنكة وخبرة فى إدارة روسيا ؟ أم أنه من المنتظر أن يستغل الاشتراكيون التراجع والردة الحالية فى المجتمع الروسى من أجل قيام ثورة مضادة تعيد النظام الاشتراكى فى روسيا؟

كل هذه أسئلة تتوقف إجابتها على ما إذا كان فى إمكانية روسيا أن تسيطر فى القرن الحادى والعشرين على فضاء اقتصادى قارى عملاق من عدمه . وتجربة الماضى (انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى السابق) تعلمنا ألا شئ ثابت غير وجه الله سبحانه وتعالى [1] . وتمر السنوات ، والقصة لم تتم فصولا ، ويتولى (ديمترى ميدفيديف) رئاسة الدولة بدلا من(بوتن)ولكن يظل(بوتن)إلى جواره رئيسا للوزارة ليدير الأمور،وليتم ما بدأ!

---

[1] لمزيد من التفاصيل انظر :

- سيد البواب ، نظرية الفضاءات الاقتصادية (الأبعاد الجيو – اقتصادية) ، الطبعة الأولى ، 2002م ، ص ص 29 – 51 .
- حميد الجميلى ، هندسة الفضاءات الاقتصادية ، دراسة فى الأبعاد الجيو اقتصادية ، مركز الجمهورية للدراسات الدولية ، السنة الأولى ، العدد 3 ، 1994م .
- توفيق غانم ، أقاليم السيطرة الطولية والقطاعات الاعتراضية ، معهد الدراسات السياسية ، إسلام أباد باكستان ، السنة الرابعة ، العدد 209 ، 1994م .
- شينتارو إيشيهاراً ، أكيو موريتا ، اليابان أصبحت قادرة أن تقول لا ، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، 1991م .

أدى انهيار الاتحاد السوفيتى ، وتفكك دول الكتلة الاشتراكية ، ودول العالم النامى التى كانت تنتمى إليه ، إلى سيادة وسيطرة الدول الرأسمالية على الاقتصاد العالمى ، وظهر كتاب " نهاية التاريخ " للمفكر الأمريكى اليابانى الأصل فوكاياما ، الذى أكد فيه على أن التاريخ قد توقف لصالح المذهب الرأسمالى بدون منازع ، وعلى جميع دول العالم تطبيق النظام الرأسمالى ، وجعل السيادة لنظام السوق ، والقطاع الخاص فى المجالات الاقتصادية ، حيث لا مجال لأى نظام غير النظام الرأسمالى ، وهكذا انتهى التاريخ لصالح الرأسمالية .

ومن هنا ظهر ما يسمى " منظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى" ، ويعبر الاقتصادى " بول سويزى " عن هذه المنظومة بأنها عبارة عن مركز رئيسى ومحيط ، يرتبط المركز المحيط بمجموعة من الحلقات ، أو الدوائر التى تتحولق حول بعضها البعض . تقع الولايات المتحدة الأمريكية فى مركز هذه المنظومة ، وذلك لأنها تتمتع بأكبر قوة اقتصادية وعسكرية ، لذلك تلعب الولايات المتحدة الأمريكية وهى دولة مركز المنظومة دور القيادة فى هذه المنظومة ، وهى بذلك أقل خضوعا للضغوط الاقتصادية من قبل الدول الأخرى فى المنظومة العالمية ، بينما تكون هى الأقوى نفوذا فى تغيير شئون الدول الأخرى . على أن هذا لا يعنى أن الدولة القائدة "دولة مركز المنظومة" يمكنها أن تصل إلى الاستغناء الكامل عن الدولة الأخرى فى المنظومة فهذا غير صحيح ، حيث إن اعتمادها على بقية أجزاء المنظومة ضرورى لبقاء قوتها ودوام سيطرتها على المنظومة .

يوجد على الدائرة الأولى الأقرب لدولة المركز مجموعة من الدول الصناعية الرأسمالية الأقل قوة من دولة القيادة (دولة المركز) وهى اليابان ، والمانيا، وفرنسا، وبريطانيا ، حيث تتمتع هذه الدول بقوى وطاقات اقتصادية كبرى وبدرجات عالية من النمو فى صناعاتها، وتقدمها العلمى والتكنولوجى ، وتمثل ثقلا كبيرا فى مجال التجارة الدولية فى السلع ، وفى أسواق رأس المال .

أما على الدائرة الثانية التى تلى الدائرة الأولى التى هى أقرب لمركز المنظومة فتقع دول مثل إيطاليا ، وكندا ، والسويد ، والنرويج ، والدانمراك ، وسويسرا ، وبلجيكا ، والبرتغال إلى غير ذلك من الدول الأوروبية الصناعية ،ويمكن أن يضاف إلى ذلك دول النمور الآسيوية فى جنوب شرق آسيا. وبعد ذلك تظهر دول المحيط ، التى يصنفها بول سويزى إلى نوعين من الدول :

1- النوع الأول : دول الإمبرياليات الفرعية الإقليمية مثل: البرازيل ، وجنوب أفريقيا وإسرائيل.

2- النوع الثانى : الدول التى تظهر فى الدائرة المحيطة الكبرى، وتضم كلا من الدول النامية والآخذة فى النمو الموجودة فى آسيا وأمريكيا الجنوبية وفى أفريقيا، والتى لا تمتلك إلا القليل من المبادرة فى مجال التجارة الدولية ، وتخضع للدول الكبرى بشكل مباشر أو غير مباشر .

وبذلك يتضح كما تصور "بول سويزى" أن دولة المركز ، ودول الحلْقات الأخرى حولها تشكل الوحدة العضوية المترابطة التى ينطوى عليها هيكل المنظومة الحديثة أو المعاصرة للاقتصاد الرأسمالى العالمى ، التى تشكل بهذا الترابط هرما من القوة والثروة ، ويقف على قمتها الدولة الأكبر نشاطا والأرجح مقاسا ، وهى فى الوقت المعاصر الولايات المتحدة الأمريكية . وفى هذا الهرم تتغير المراكز الاقتصادية والسياسية فى تدفق دائم ، تتوقف وتيرتُه إلى حد كبير على وضع الدولة القائدة (دولة المركز الرئيسى) التى تحتفظ بمركزها فى منافسة مع الدول الأخرى الكبرى المتطلعة لقيادة المنظومة العالمية.

ويمكن تصوير المنظومة الحديثة للاقتصاد العالمى كما صورها بول سويزى **Paul Sweezi** فى الشكل التالى :

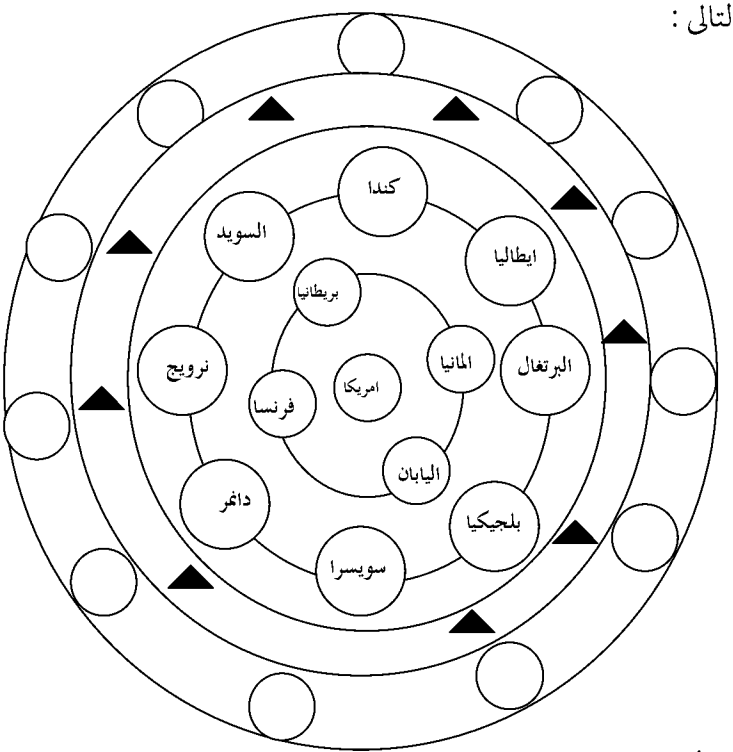

- ▲ دول الإمبرياليات الفرعية .
- ◯ دول المحيط فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وتوجد تيارات مستمرة من رءوس الأموال والثروات داخل هذا الهرم التى تنتقل فيما بين هذه الحلقات ، ومن خلالها يستغل الطرف الأقوى الطرف الأقل قوة ، وهذا مبدأ حافظت عليه الرأسمالية منذ قيامها حتى الآن .

هذا مع العلم أن هذه المنظومة العالمية لا تتكون من هذا الهيكل المترابط فحسب ، بل إنها تنطوى على درجة عالية من الديناميكية التى يحركها عنصر أساسى وهو" عنصر تراكم رأس المال " ، وهذه من الخصائص الديناميكية الجوهرية لمنظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى . فيميل رأس المال إلى التوسع فى كل دورة من دورات الإنتاج ، وحينما يكف عن التوسع تتعرض المنظومة العالمية للمأزِق. وكل وَحدة من وحدات رأس المال مهما كان موقعها فى هذه المنظومة العالمية يوجد لها ميل كامن للتوسع والنمو ، ولكن النجاح فى هذا السعى لا يكون من حظ جميع الوحدات ، فالبعض ينجح ، ويستمر فى النجاح ، والبعض الآخر يفشل ويتوقف ، وقد يكون النجاح محدودا وبطيئا ، وقد يكون الفشل هو الآخر ذريعا . ولكن مهما يكن فالجميع يحاول ، وبنفس هذا المنطق فإن كل دولة فى هذه المنظومة العالمية تسعى للنمو ، والتوسع ، ولكنها لا تسير فى نموها وتوسعها بنفس المعدل . ولذا فلا يوجد نمو متكافئ بين مجموعة دول المنظومة سواء فى تراكم الثروة ، أو فى القوة المالية ، أو حتى فى القدرات العسكرية ، وذلك طبقا لـ (قانون التطور المتفاوت) .

وبناء على ذلك ، فإن الدول التى تتمتع بدرجة عالية نسبيا من الديناميكية ـ ومن ثم يقوى اقتصادها بشكل أفضل من غيرها ـ تحاول دائما على الدوام أن يكون نموها وتوسعها على حساب الأطراف الأخرى من الدول ، الأمر الذى يجعل العَلاقات بين دول المنظومة العالمية تتصف بالصراع والتنافس ، مما يؤدى إلى خلق عدم الاستقرار داخل هذه المنظومة.

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الدول القائدة فى هذه المنظومة الرأسمالية العالمية تحاول تصريف فائض منتجاتها فى المراكز السوقية فى دول الجنوب ، وكذلك تصريف فوائض رءوس أموالها بسبب الاتجاه العام نحو انخفاض الأرباح فى الاقتصاديات الصناعية داخل هذه المنظومة العالمية وارتفاعها فى دول الجنوب فى العصر الحاضر ، وهذا هو الاستعمار الاقتصادى الحديث !

ولعل هذه النقطة هى التى جعلت (جوزيف شمبرلين وزير المستعمرات البريطانية) يضع يده عليها فى خطاب للسياسة الخارجية البريطانية فى نهاية القرن التاسع عشر (1898م) عندما أعلن : "أنه فى غاية الاقتناع من أنه من الضرورى على البريطانيين كما هو من الواجب عليهم ، أن يحافظوا على الممتلكات والإمبراطوريات التى يمتلكونها ، وأن يحافظوا على السيطرة البريطانية على القارة الهندية التابع الكبير لبريطانيا العظمى ، التى لا تغيب عنها الشمس ، والتى تمثل أعظم وأثمن ما لدى بريطانيا على الإطلاق ، وأن تستمر بريطانيا فى

احتلال مصر ، هذا بالإضافة إلى أنه يجب على الأسد البريطانى أن يستغل كل فرصة مشروعة لتوسيع النفوذ ، والسيطرة البريطانية على القارة الأفريقية ، التى كان يجرى فتحها حينذاك".

إن السبب الرئيسى فى السيطرة يرجع إلى ظاهرة " عدم التكافؤ الاقتصادى " بين الدول ، من خلال متابعة فعل السيطرة الممارس ، من قبل اقتصاد معين متقدم على اقتصاد معين آخر متخلف أو نام ، إذ يمكن أن يمارس الاقتصاد المتقدم تأثيرا على الاقتصاد المتخلف أو النامى ، والعكس غير صحيح . ولعل أوضح الأمثلة على هذه العلاقة هى العلاقة بين الدول الدائنة والدول المدينة، فالأولى بوسعها ، وفى مقدورها أن تُقرض الثانية والعكس غير صحيح.

على أن العنصر الرئيسى ، أو القوة الأساسية التى تسيطر ، وتؤثر فى تطور المنظومة العالمية وتحدد حركتها ككل هى "عملية تراكم رأس المال " فى دولة المركز ، والدول الرأسمالية الصناعية الكبرى المحيطة بها . ففى هذه الدول تتراكم أكبر أحجام القوة والصناعات ، وأسواق رأس المال . أما غالبية دول المحيط فإنها تتكيف ، مع ما يحدث من تطورات وتغيرات فى دول المركز . وهذا يعنى أنه رغم هذا الترتيب الهرمى لمنظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى الذى يربط بين الدول المكونة لها ، ورغم عنصر الحركة الذى يجمع بينها ، إلا أن دول المركز تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال ، وحرية الحركة ، فى حين أن دول المحيط تستمر فى حالة تبعية كبيرة أو كلية أو فى أحسن الأحوال ، تتمتع بدرجة بسيطة من الاستقلالية ، لا تستطيع عن طريقها التعامل مع دول المركز ، من موقع القوة ، أو معاملة الند للند[1] .

وهكذا فإن منظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى ما هى فى الحقيقة إلا صورة جديدة للاستعمار ، ولكن بشكل جديد ، وسياسة الخصخصة التى فرضها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ما هى الا إحدى الوسائل التى تحقق الهدف الرئيسى لمنظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

وفى سبيل تحقيق عملية " تراكم رأس المال " ، وزيادة ثروة دولة المركز فى منظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، تستخدم أحط وأقذر طرق وأساليب جمع المال بعيدة كل البعد عن القيم الدينية والإنسانية – وذلك لأن المال أو رأس المال هو المحرك الأساسى ، والمبدأ الأول الذى قامت عليه الحضارة الرأسمالية – نشير هنا إلى بعض هذه الأساليب :

1- لقد كتب الصحفى الأمريكى الجنسية والألمانى الأصل "فريدريك وليام انجداهل" مقالا بعنوان " مشروع البنتاجون المفزع حرب بيولوجية " ، جاء فى هذا المقال: إن تحويل

---

[1] لمزيد من التفاصيل انظر :

Pual M.sweezi : On the Neus Global Disorder,in : Monthly Review Vol .30,No 11, Apr . 1979.

أنفلونزا الطيور إلى سلاح بيولوجى يطلق وباء جديدا فى أرجاء كوكب الأرض ، يكون أشد فتكا من الأنفلونزا الأسبانية عام 1918م.

والمعروف أن مرض أنفلونزا الطيور قد تم تخليقه فى معامل وزارة الدفاع الأمريكية " البنتاجون " وذلك باستخلاص المادة الوراثية لوباء الأنفلونزا الأسبانية عام 1918م ، من رفات شخص مات بهذا الوباء فى " ولاية ألا سكا " ودمجها مع المادة الوراثية لفيروس (فى) من خلايا الكُلَى البشرية ، مما يسمح للفيروس الهجين بالتعرف على الخلايا البشرية ، ومن ثم غزوها **H5N1** .

إن وباء 1918 المسمى بالأنفلونزا الأسبانية لم يكن أسبانيا بالمرة ، بل هو أحد برامج الأسلحة البيولوجية الأمريكية . خرج من قاعدة كنساس العسكرية وضعوا له مصلا حقنوا جنودهم بالوباء ثم بالمصل لإكسابهم مناعة إجبارية أثناء الحرب العالمية الأولى ، والنتيجة إبادة الآخرين ، ونجاة الأمريكيين .

وفى عام 1997م جرى تنصيب " دونالد رامسفيلد "[1] رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة " جلعاد ساينز " المنتجة لعقَّار التاميفلو الذى بدأ كعلاج لمرض الإيدز ، ثم صار علاجا لانفلونزا الطيور . إنها دائرة شيطانية ، صناعة الوباء ، ثم تصنيع المصل المضاد ، وليمت من يمت من البشر ، ما دام الرجل الأمريكى سينجو ، ويكسب المليارات على حساب بقية شعوب الأرض !

2- تستخدم أبشع الوسائل فى استخراج "الماس" فى قارة أفريقيا ، لقد زار أحد الصحفيين الغربيين منجما لاستخراج الماس حيث كتب عن هذه الزيارة بقوله : "رأيت عمالا فى ثياب رَثَّة وأطفالا عيونهم غائرة ، وبطونهم منتفخة من الجوع، كلهم مقوسة ظهورهم بحثا عن قطع الماس فى الوحل ، وفوق رءوسهم جنود الشركة ، أو عساكر الحكومة اسلحتهم مشهرة ، وعند المغيب يقوم هؤلاء الجنود بتفتيش كل عامل وطفل بحثا عن أحجار الماس التى يكون قد دسها فى فمه أو فى مكان آخر فى جسده . فى الليل يهاجمون القرى القريبة ليخطفوا عدداً من الأطفال للعمل فى اليوم التالى فى المنجم " .

هناك فيلم قام ببطولته ليوناردو ديكابرى الذى قام بدور البطولة فى فيلم تيتانيك ، وعنوان الفيلم " ألماس الصراع " جاء على لسان أحد أبطال الفيلم قوله: " نحن فى الغرب نقتل ، ونسرق شعوب أفريقيا ، ولكننا فى الوقت نفسه نبشر ضد القتل والسرقة " .

---

[1] أصبح فيما بعد وزيرا للدفاع فى الولايات المتحدة الامريكية ، وهو مخطط لغزو العراق وأفغانستان والشرق الأوسط الجديد .

لقد أصدرت الأمم المتحدة تقريراً عن تجارة الألماس استخدمت فيه تعبير " الألماس الملوث بالدم " ، وهو التقرير الذى أثبت دور الألماس فى إشعال الحروب الأهلية ، وخطف الأطفال ، وتمويل بعض حروب الشرق الأوسط .

3- فى إقليم جرقهند الواقع فى شرق الهند على بعد 1300 كيلو متر من العاصمة دلهى ، يعمل الأطفال 12 ساعة كل يوم بحثا عن الميكا **Mica** . يقول الصحفى الذى زار هذه المنطقة ، وكتب فى رسالة : "أنه شاهد فتيات صغيرات نحيلات يعملن ثلاثات أو خمسات فى حفرة محيطها يتراوح بين متر ونصف المتر ، وثلاثة أمتار تحت حر الهند الشديد ورطوبتها الخانقة . وفى كثير من الأحيان ما تهبط بهن هذه الحفر ، وسمع أن إحدى الفتيات دفنت قبل أيام حين (اجتذبها)تجويف مفاجئ فى أرضية الحفرة . وأضاف الصحفى فى رسالته : أن الفتيات ، صغيرات أم كبيرات ، يدفعن إتاوة دورية للوسطاء ، الذين يقومون بتوظيفهن ، وإلا فقدن العمل ، وهؤلاء بدورهم يدفعون رِشوة للشرطة لتُغمض عيونها عن خرق الوسطاء للقانون بتشغيلهم أطفالا . ويشكو الأطفال سراً من ظروف العمل القاسية ، والمقابل المادى الهزيل الذى يحصلون عليه ، إذ يتقاضى الطفل وأمه ، ما يعادل دولاراً أمريكيا واحداً فى اليوم . ولا يجد الأطفال من يعالجهم من سم الثعابين التى تموج بها الحفر التى يستخرجون منها الميكا ، أو الملاريا التى تعصف بهم بسبب قذارة المكان وعدم وجود تسهيلات صحية من أى نوع . ويضيف الصحفى فى رسالته : أن كثيرا من الأطفال يسقطون من الإعياء تحت ضربات الشمس ، والتعب ، والجوع ، وتتكسر عظامهم لتكدسهم فى حفر ضيقة ، وقبل حلول الليل يأتى إلى مواقع العمل الوكلاء الذين يجمعون ما جمع الأطفال خلال اليوم من أحجار الميكا وينقلونها فى زكائب إلى المدن الغربية ، حيث يعيش التجار الذين يقومون بتصديرها إلى الخارج" .

هذه الميكا التى تسبب هذا العذاب ، وتلك المعاناة الشديدة التى يتعرض لها هؤلاء الأطفال فى هذا الإقليم من الهند ، تدخل كمكون أساسى فى صناعة أحمر الشفاه ، وظلال العيون . إذ تضيف الميكا إلى مستحضرات التجميل لمعة لا غنى عنها . وهكذا يشقى الأطفال، وتسيل دماؤهم ، وتنحل أجسادهم ، وتتكسر عظامهم لتنعم امرأة فى مكان مَّا ببريق يتلألأ من حجر الماس ، ولمعان على شفاه ازدادت حمرة ولمعانا بفضل ذرات الميكا .

4- صدر عن دار الشروق كتاب بعنوان " خبايا صناعة الشوكولاته بين الأخلاق والربح"، بدأ هذا الكتاب بعمال الكاكاو فى غرب أفريقيا ، هم عمال صغار السن ، لا حول لهم ولا قوة ، يُنْهِكُ العمل القاسى كاهلَهم . ثم ينتهى الكتاب بأطفال تعساء فى النرويج يعانون الوزن المفرط " البدانة " . المسافة بين هؤلاء وهؤلاء شاسعة جداً سواء كانت مسافة مادية أو معنوية ، أى : مستوى المعيشة والثقافة ، وطبيعة المشكلات التى يعانون منها .

صوعلى الرغم من هذا التباعد المادى والمعنوى بين أطفال غرب افريقيا التعساء ، واطفال النرويج البدناء ، إلا أنَّ هناك خيطا رفيعا غير مرئى يربط بينهما . هناك علاقة معقدة بين المشكلات التى يواجهونها ورغبة صناعة الشوكولاتة فى كسب المال . فمن ناحية تحتاج هذه الصناعة إلى مادة خام رخيصة عن طريق عمال غرب أفريقيا البؤساء ، ومن ناحية أخرى رغبتها فى بيع منتجاتها بأعلى الأسعار لأطفال النرويج ، وبهذا تحقق شركات صناعة الشوكولاتة أرباحا ضخمة على حساب الأطفال فى العالم دون أى مراعاة للقيم الأخلاقية .

5- يقول الدكتور يحيى الرخاوى فى مقاله الرائع بجريدة الدستور بالعدد الأسبوعى الصادر يوم الأربعاء 24/ 6/ 2009م : " ليس أرعب من الموت ، هذا الموت المدعوم القادم مع الخواجات ، نفخوا فيه هكذا لعله ينسينا الملايين الذين يموتون جوعا ، أو يقتلون غدرا ، فى غزة والعالم ، والملايين الذين يقتلون فى الحروب الاستباقية ، التى تشنها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤُها وهم يُقْتلون استباقا فى منازلهم بشكل جماعى من أجل الوصول إلى منابع البترول ، والباقين الذين يموتون بالأمراض الأخطر والأكثر رسوخا وانتشاراً ، يموتون لأنهم لا يملكون ثمن الدواء الذى يتصاعد ثمنه لإثراء شركاته (أقوى لوبى فى الكونجرس الأمريكى) وهى التى تحرك الحروب كما تحرك الأسعار ، وتبرمج العلماء ، وترشو منظمة الصحة العالمية !

ويضيف الدكتور يحيى الرخاوى فى مقالة أن كِتَابَ (خدعة التكنولوجيا لمؤلفه "جاك إيلول " ترجمة " د. فاطمة نصر ") يحتوى على تفاصيل مهمة عن دور تكنولوجيا الإعلام فى تحويل انتباه عامة الناس إلى ما لا يهمهم ، حتى يتفرغ الكبار لإنهاء حياة أغلب البشر بمعرفتهم لصالح تكديس أموالهم ، وبقاء صفوتهم دون غيرهم " .